

## نظريات اعادة التوازن لميزان المدفوعات

### المطلب الأول: النظرية الكنزوية

ترى النظرية الكنزوية أن آلية المواءمة في ميزان المدفوعات تتمثل في تأثير حالة ميزان المدفوعات على مستويات الإنتاج والتشغيل. فالنظرية الكنزوية تعترف بان الدخل القومي يمكن أن تستقر عند مستوى دون التشغيل الكامل للموارد، خصوصاً العمل.

كما تفترض النظرية الكنزوية إن الأسعار مرنة باتجاه واحد فقط، فهي مرنة إلى أعلى ولكنها ليست مرنة إلى أسفل، بعبارة، أخرى هناك الكثير من الاعتبارات ولعل أهمها التنظيم الاحتكاري للأسواق بحيث يجعل النظرية الكنزوية تفترض إن الأسعار والأجور يمكن إن ترتفع لكنها لا يمكن إن تنخفض.

وقد يكون من المفيد إن نعقد مقارنة بين النظرية الكنزوية والنظرية الكلاسيكية في توازن ميزان المدفوعات واهم زوايا التباين بين هاتين النظريتين تتعلق بفروض كل منهما وبالآلية المواءمة التي تراها كل من النظريتين.

#### **أولاً: بالنسبة للفروض:**

- 1- تنطلق النظرية الكلاسيكية من فرض التشغيل الكامل للموارد، وهو ما يعني إن التغييرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات تنصرف إلى المتغيرات النقدية كالأسعار والنفقات دون المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة، وبالمقابل تنطلق النظرية الكنزوية من فرض وجود بطالة في الاقتصاد القومي واستمرار هذا الاقتصاد في وضع التوازن مع وجود بطالة. ولاشك إن الفروض الكنزوية اقرب إلى التصوير للواقع في الدول المختلفة في الوقت الراهن حيث تنتشر معدلات مرتفعة نسبياً للبطالة سواء في الدول النامية والمتقدمة.
- 2- تفترض النظرية الكلاسيكية مرونة الأسعار في أي اتجاه صعوداً وازولاً، على حين لا تعترف النظرية الكنزوية بإمكانية انخفاض الأسعار وبالذات أسعار عناصر الإنتاج (العمل) عن حد معين.

#### **ثانياً: بالنسبة لآلية المواءمة:**

1- ترى النظرية الكلاسيكية أن تغير الأسعار والنفقات يحمل عبء المواءمة نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات. وفي المقابل تذهب النظرية الكنزوية إلى أن تغير الدخل والإنتاج والعمالة هو الذي يحمل عبء الموازنة لاختلال ميزان المدفوعات، والحقيقة أن مزيجاً من تغير الأسعار والنفقات وكل من الدخل والإنتاج والعمالة من المتغيرات هو الأقرب إلى الواقع.

٣- طبقا للنظرية الكلاسيكية فان من شان الية الموازنة أن تقضي تماما على اختلال ميزان المدفوعات .

### دور الأسعار النسبية ومعدلات التبادل التجاري في تصحيح الاختلال

تعتمد عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، سواء أكانت من خلال تغيير سعر الصرف أم من خلال أية تأثيرات أخرى على الأسعار على أثر الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية على التدفقات التجارية مع بقية العالم ، ويتحدد السعر النسبي - الذي يعرف بمعدل التبادل التجاري - بنسبة أسعار الصادرات الى الواردات . وقد تختلف معدلات التبادل التجاري بسبب التغير في الأسعار المعبر عنها بالعملة الوطنية ذات العلاقة و/أو بسبب التغيرات في سعر الصرف ، فالإنخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة ويتضح ذلك من خلال اثريين:

#### أثر الحجم:

يقصد به أثر إنخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية ، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري.

#### أثر السعر:

ويقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى تردي وضع ميزان الحساب الجاري. أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين.

## المدخل النقدي

إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على النظر الى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لاحقيقية ، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد وليس إختلال تدفق . وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكييفات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود ، وإن المدخل الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات هو متماثل لمدخل الاستيعاب ولكنه يتوسع ليُقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلاً من الاختصار على الحساب الجاري كما هو مدخل الاستيعاب.

هذا التوسع يسمح على أن لايعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد. وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي دون غيره من المداخل الأخرى على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الإقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع التجارية).

فعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الاختلال في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها يخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع التجارية لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الإحتفاظ بالنقود ، مما يؤدي الى تقليل الإنفاق وبالتالي إنخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض هذه السلع ، في حين يولد الفائض في العرض النقدي والذي يعني ضمناً تناقص الرغبة لدى الجمهور في الإحتفاظ بالنقود ، وبالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية . وبما إن هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فإن هذا يؤدي الى إيجاد حلقة ربط بين هذه الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الاختلالات ستتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات أو بعبارة أخرى على حساب زيادة أو نقصان الاحتياطات المالية الدولية.